الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/54/366
20 September 1999
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون
البند ١١٦ (ج) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في هايتي

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة التقرير الذي أعده آداما ديانغ، عن حالة حقوق الإنسان في هايتي، وضمنه توصياته، عملا بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٤٨/١٩٩٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٩.

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- مقدمة	١ - ٥	٢
ثانيا	- مكافحة الإفلات من العقاب	٦ - ١١	٣
ثالثا	- النظام القضائي	١٢ - ٢٦	٤
رابعا	- مسألة العنف	٢٧ - ٣٢	٧
خامسا	- الشرطة الوطنية الهايتية	٣٣ - ٣٩	٩
سادسا	- فترة ما بعد بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي	٤٠ - ٤٥	١٠
سابعا	- برنامج التعاون التقني	٤٦ - ٥٨	١١
ثامنا	- حقوق المرأة	٥٩ - ٦٢	١٤
تاسعا	- حقوق الطفل	٦٣ - ٦٧	١٤
عاشرا	- الحالة السياسية	٦٨ - ٧٤	١٦
حادي عشر	- خاتمة	٧٥ - ٨٠	١٧

99-27030 281099 281099

أولا - مقدمة

١ - عندما عرض الخبير المستقل تقريره أمام الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين (A/53/355، المرفق) أبرز التهديدات التي تحوم حول استقرار البلد من جراء عدم وجود رئيس وزراء وحكومة لفترة طويلة. ولم يفته أن يشير إلى أن التحدي الأكبر الذي تواجهه هايتي يتمثل في بناء دولة القانون التي تقتضي إقامة نظام قضائي حديث وفعال ومستقل وديمقراطي وعادل ومتاح للجميع. ومما حظي باهتمامه أيضا مسألة انسحاب بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة، وعمل الشرطة الوطنية، ومكافحة الإفلات من العقاب، ومصير حقوق المرأة، وحالة حقوق الطفل. وبعد ذلك بثلاثة أشهر، اندلعت شراره عنف في بور - أو - برنس. وفي مواجهة هذه الحالة، وجه الخبير المستقل، في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، نداء حارا إلى الجهات الفاعلة السياسية في هايتي والى المجتمع المدني من أجل حل الأزمة.

٢ - وأعرب كذلك عن أسفه للفراغ المؤسسي الناشئ عن إلغاء ولاية البرلمان كما "أعلن" الرئيس ريني بريفال. وأكدت المنظمات غير الحكومية الهايتية، وزعماء المعارضة ومختلف وكالات الأمم المتحدة على مناخ عدم الأمان. ونظرا لخطورة الحالة، التي تفاقمت باغتيال عضو مجلس الشيوخ جان - إيفان توسان، قرر الخبير المستقل التوجه إلى هايتي، في الفترة من ١١ إلى ٢٠ آذار/ مارس ١٩٩٩. وخلال إقامته، أجرى محادثات مع الرئيس، ورئيس الوزراء، جاك - إدوار أليكسيس، ورئيس مجلس الشيوخ، وممثل الأمين العام في هايتي ورئيس بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، ووزير العدل، والسلطات القضائية وسلطات الشرطة، وزعماء الأحزاب السياسية، والبعثة المدنية الدولية في هايتي، والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، والمنظمات النسائية، والمانحين. وقـــام أيضا بزيارة الإدارة الوطنية للسجون في بور - أو - برنس ومراكز الشرطة.

٣ - وفيما يتعلق بالحريات العامة، أعرب الخبير المستقل عن سروره لأن حرية الصحافة، وحرية الاجتماع، وحرية التظاهر، والحق في الإضراب، وحرية تكوين الجمعيات، ألخ. لا تخضع لأي عوائق. وأدان بشدة محاولة اغتيال ماري - كلود كلفان بريفال، شقيقة الرئيس والمساعدة الخاصة له، بعد انقضاء يومين على خطاب الرئيس بريفال الذي "أعلن" فيه إلغاء ولاية المجلس التشريعي السادس والأربعين. وتسببت محاولة الاغتيال هذه في إصابة السيدة كلفان بريفال بجروح بالغة الخطورة وأدت أيضا إلى وفاة سائقها. وأعرب الخبير المستقل مع ذلك عن ارتياحه لأن الحالة في مجملها قد عولجت بهدوء، ولكن المهم أن الجميع يبذل جهدا لتهيئة الظروف المواتية لوضع عقد اجتماعي.

٤ - وحرص الخبير المستقل على الإشادة بالجهود التي بذلتها البلدان الصديقة لهايتي، والأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية لإنهاء الأزمة. وشجعها على متابعة سياسة التعاون مع هايتي. وأعرب عن أمله في أن تعي جميع الجهات الفاعلة السياسية الهايتية المخاطر المحتملة بالنسبة لحقوق الإنسان والناشئة عن كل أزمة جديدة تحل بهايتي. واستثار إحساسهم بالمسؤولية وأوصى بمتابعة وتدعيم الحوار الجمهوري الذي يجري حاليا، بغية كفالة التشغيل الجيد للمؤسسات ومنح كافة الضمانات لدولة القانون.

٥ - ويعتبر هذا التقرير خلاصة للملاحظات التي أبداها الخبير المستقل أثناء مهمته، والمعلومات التي تلقاها بانتظام من البعثة المدنية الدولية في هايتي، ومن حكومة هايتي ومن بعض المنظمات غير الحكومية. واغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى الجميع لتعاونهم الثمين والذي لولاه لما كان في إمكانه استكمال مهمته.

ثانيا - مكافحة الإفلات من العقاب

٦ - صادف اليوم الذي تحدث فيه الخبير المستقل أمام لجنة حقوق الإنسان في دورتها الخامسة والخمسين الذكرى السنوية لمذبحة رابوتو التي ارتكبت يوم ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤. وانتهزت الحكومة ودوائر المنظمات غير الحكومية إحياء شعب هايتي للذكرى السنوية الخامسة لهذه المأساة لتجدد ندائها من أجل استعادة الوثائق التي صودرت في مقر قيادة القوات المسلحة لهايتي وجبهة هايتي للنهضة والتقدم التي لا تزال في أيدي السلطات الأمريكية، دون تأخير وبكاملها. وأشار الخبير المستقل في مناسبات عديدة إلى ضرورة التسوية النهائية لهذا الملف.

٧ - وتجدر الإشارة أن القوات الأمريكية كانت قد صادرت هذه الوثائق بعد وصولها إلى بور - أو - برنس بوقت قصير، في إطار القوة المتعددة الجنسيات. وجرى نقلها إلى الولايات المتحدة دون إخطار حكومة هايتي بذلك أو الحصول على موافقتها. ويرى الجميع اليوم أن هذه الوثائق، التي تحتوي، ضمن أشياء أخرى، على شرائط صوتية وشرائط فيديو لجلسات التعذيب وكذلك على صور، ستكون مصدرا لمعلومات ثمينة لتعقب المسؤولين عن الجرائم الخطيرة التي ارتكبت أثناء تولي نظام الانقلاب العسكري للسلطة.

٨ - والحجة التي قدمتها الحكومة الأمريكية بعدم إعادة الوثائق، والتي استندت فيها إلى احترام قانون سرية الوثائق، 5U.S.C.552a، حجة واهية. وينطبق الشيء نفسه على الحجة المستندة إلى دليل وكالة المخابرات الدفاعية، في الفرع ٥٨-١٣ المتعلق بالوثائق المصنفة "مواد عسكرية للولايات المتحدة". وشنت منظمات هايتية حملة واسعة النطاق من أجل إعادة الوثائق وحصلت على تأييد كبير من أكثر من ٢٠ بلدا، لا سيما في أوروبا. وفي الولايات المتحدة، نشرت منظمة مراقبة حقوق الإنسان رسالة في صحيفة نيويورك تايمز تصف فيها الوثائق بأنها "دليل دامغ فيما يتعلق بالمجلس العسكري" وربطت بين رفض إعادة الوثائق والتصميم على "تلافي الكشف عن الصلات بين وكالة المخابرات والمجلس العسكري".

٩ - ووجهت هيئة العفو الدولية بالولايات المتحدة الأمريكية رسالة إلى مادلين أولبرايت لتأييد موقف الخبير المستقل والمطالبة بإعادة الوثائق. وأعرب الممثل الدائم لهايتي لدى الأمم المتحدة خلال الدورة الخامسة والخمسين للجنة حقوق الإنسان عن الموقف نفسه ، وانتقد إغفال الإشارة إلى المسألة في القرار الذي اعتمدته اللجنة. واعتبر وزير العدل الجديد، كميل لوبلان، مسألة الوثائق من أولوياته. وربط بين عدم إعادة الوثائق وغياب العدالة بالنسبة لضحايا الانقلاب، وأشار إلى التعارض بين نداءات الولايات المتحدة

لمحاكمة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية في يوغوسلافيا السابقة وعدم التعاون لإجراء مثل هذه المحاكمات في هايتي. وألمح إلى أنه من المحتمل أن يكون قلق الولايات المتحدة راجعا إلى حقيقة أن الوثائق تحتوي على معلومات تتعلق بالتورط المحتمل لمواطنين أمريكيين في انتهاكات حقوق الإنسان.

١٠ - وأصدرت البعثة المدنية الدولية في هايتي، في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٩، بيانا صحفيا يربط بين مسألة الوثائق ومشكلة الإفلات من العقاب في هايتي. وخلال الشهر نفسه، قام الأرجنتيني أدولفو بيريز اسكيفال، الحائز على جائزة نوبل للسلام، بزيارة هايتي وجدد تأييده الحازم لحملة استعادة الوثائق. وهناك حالة ينبغي التأكيد عليها ألا وهي حالة رقيب سابق في جيش هايتي، يدعى فريتزنل جان - باتيست، الذي لوحق وحوكم بتهمة التعذيب والاختطاف ومحاولة القتل أثناء الانقلاب. وقد أكد أن تقديم الوثائق كان يمكن أن يثبت براءته. ولم تصدقه هيئة المحلفين مع ذلك ويقضي حاليا عقوبة بالسجن لمدة خمس سنوات.

١١ - وبالرغم من النداءات المتكررة التي وجهها الخبير المستقل لإعادة الوثائق وإصرار السلطات الهايتية على المطالبة بها، والمؤيدة من البعثة المدنية الدولية في هايتي، وأعضاء في الكونغرس الأمريكي، وثلاثة من حاملي جائزة نوبل للسلام، وعشرات من المنظمات غير الحكومية، وآلاف من الأفراد في جميع أنحاء العالم، فإن الشعب الهايتي لا يزال ينتظر هذه الوثائق التي تشكل عنصرا أساسيا من تاريخه. ويوصي الخبير المستقل الجمعية العامة بدعوة الولايات المتحدة إلى إعادة الوثائق دون تأخير وبكاملها. وفي انتظار تحقيق ذلك، وقّعت هايتي بالفعل النظام الأساسي لروما بشأن المحكمة الجنائية الدولية، وأكد الرئيس بريفال تصميمه على التصديق على هذه المعاهدة الهامة.

ثالثا - النظام القضائي

١٢ - تعاني هايتي بشدة، أكثر من أي وقت مضى، من نظامها القضائي السقيم. وتجري عملية إصلاح القضاء ببطء، وهذا لا يبشّر بإجراء مصالحة في الغد بين شعب هايتي ونظام قضائه. ورغم الجهود التي بذلت على مستوى الهياكل الأساسية للسجون، فإن من دواعي الأسف الإشارة إلى أن ظروف الاحتجاز لا تتحسن على الإطلاق بسبب الخلل الوظيفي في الإجراءات الجنائية. وأحصى الخبير المستقل خلال إقامته في هايتي، عددا كبيرا من انتهاكات حقوق الإنسان داخل النظام القضائي والذي من المفترض أن يكون الحامي الرئيسي لحقوق الإنسان.

١٣ - ويكفي ذكر حالات الاحتجاز غير القانوني بسبب الديون أو السحر، وعدم احترام الإجراءات القضائية بسبب الجهل بها أو الفساد، وعدم احترام أوامر الإفراج (أوامر الإحضار) الصادرة من القضاة، ولا سيما في بور - أو - برنس، وحالات الاحتجاز التعسفي وإنكار العدالة. وليس من المدهش ملاحظة أن من بين المسجونين البالغ عددهم ٥٦٨ ١ محتجزا في إدارة السجون الوطنية، في بور - أو - برنس، بتاريخ ١٨ آذار/ مارس ١٩٩٩، لم يحاكم سوى ٢١٠ سجناء (١٣ في المائة)، أما الـ ٨٤ في المائة المتبقين، أي ٣٥٨ ١ سجينا، فهم في الحبس الاحتياطي. ومعظم الملفات يشوبها مخالفات قضائية خطيرة.

١٤ - ووفقا للإحصاءات التي جمعتها البعثة المدنية الدولية في هايتي، بلغ عدد المسجونين في هايتي، في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، ٧٤٠ ٣ محتجزا تمت محاكمة ١٩ في المائة منهم فقط. وانزعج الخبير الخاص بشدة لما اطلع على ملف ١١ مراهقا محتجزين في الحبس الاحتياطي منذ عام ١٩٩٦. وكانوا اتهموا بقتل أحد الأجانب، بالرغم من عدم وجود مادة الجريمة. وفي آذار/ مارس ١٩٩٧، صدر بشأنهم قرار بعدم وجود مبرر لإقامة دعوى ضدهم، ولكن مفوض الحكومة اعترض على إطلاق سراحهم. وفي آب/أغسطس ١٩٩٨، أكدت محكمة الاستئناف ضرورة الإفراج عن هؤلاء المراهقين، ولكن المسجل أعلن أنه غير مستعد لتحرير الأمر إلا إذا قبل المتهمون دفع الثمن. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ أبلغت البعثة المدنية الدولية في هايتي أنه لن يتم الإفراج عن المراهقين ما لم يعثر لهم على مركز للتأهيل. وقد أفرج عنهم في نهاية المطاف في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. وهذا الإنكار للعدالة يؤدي إلى الشعور بالصدمة مثل حالة أحد الأفراد المحتجزين في لانس - آفو منذ عام ١٩٩٧، ولم يمثل أمام القاضي إلا بعد ٥٢٥ يوما قضاها في السجن وأفرج عنه لعدم توفر الأدلة.

١٥ - وفي ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٩، أجرى نائب المدير التنفيذي للبعثة المدنية الدولية في هايتي محادثات مع وزير العدل بشأن حالات ٢٢ شخصا محتجزين في بور - أو - برنس، بالرغم من صدور أوامر بالإفراج عنهم. وأمضى ٩ منهم أكثر من ٠٠٠ ١ يوم في الحبس الاحتياطي. ونوقشت أيضا خلال هذا اللقاء مسألة الأعمال التحضيرية للنظر في قضية مذبحة رابوتو، بما في ذلك مساهمة البعثة المدنية الدولية في هايتي باستشاريين دوليين إضافيين.

١٦ - وفي ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٩، وفي أعقاب اللقاء بين البعثة المدنية الدولية في هايتي ووزير العدل، جرت مناقشة مع جميع السلطات القضائية التي ستشارك في النظر في قضية مذبحة رابوتو. وتركزت المناقشة أساسا على مسألة المسؤولية الجنائية للذين قد يكونون شاركوا في المذبحة دون أن يشاركوا مباشرة في عمليات القتل.

١٧ - وإذا كانت الحريات العامة تبعث على الارتياح، فإنه من الجائز التساؤل عن المخاطر التي تهدد مستقبل الحريات الفردية. ويتعيَّن الإشارة إلى تعدد حالات الاحتجاز التعسفي و/أو غير القانوني، دون إغفال قرارات الإفراج العديدة الصادرة عن رئيس المحكمة المدنية في بور - أو - برنس والتي لم ينفذها مفوض الحكومة (المدعي العام للجمهورية) لهذه الولاية القضائية. لذلك فإن الطعون المتعلقة بأوامر الإحضار لا معنى لها. ويعتبر هذا بالتأكيد مصدر قلق تحشد من أجله السلطات الهايتية، والمجتمع الدولي، لا سيما الأمم المتحدة والبعثة المدنية الدولية في هايتي جهودها.

١٨ - بيد أنه من دواعي الارتياح الإشارة إلى أن بعض القضاة بذلوا جهودا للتعجيل بالإجراءات في بعض المدن حتى إذا كان ذلك لا يؤثر على زيادة النسبة المئوية للأشخاص الذين حوكموا. وتجدر أيضا الإشارة أنه من بين ١٠٠ حدث محتجزين، جرت محاكمة ١٠ فقط. وبغض النظر عن هذه المشاكل المرتبطة بسير

الإجراءات الجنائية المشوب بالضعف، فإنه يجب الإشارة إلى نقص الموارد البشرية، وتداعي مباني المحاكم، وعدم وجود وسائل الاتصال، والكهرباء، والمركبات، واللوازم المكتبية، وفي بعض الحالات، قوانين الإجراءات القضائية.

١٩ - وسواء أكان رئيس الجمهورية، أو رئيس الوزراء، أو وزير العدل، أو زعماء الأحزاب السياسية، أو المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان، فإن الجميع متفقون على التسليم بأن سقم الجهاز القضائي هو أحد الشواغل الرئيسية التي يواجهها حاليا مجتمع هايتي. وتساهم هذه الحالة في مفاقمة الشعور بالإفلات من العقاب السائد في البلد. وكما لاحظ رئيس الوزراء، خلال اجتماعه مع الخبير المستقل، فإن مشكلة العدالة لا ترتبط فقط بالفساد، ولكنها ترتبط أيضا بنقص المعلومات المناسبة، بسبب تدني مستوى مدارس الحقوق في المقاطعات والعدد غير الكافي من المدرسين.

٢٠ - وفي هذا الصدد، شجع الخبير المستقل رئيس الوزراء على أن يتابع، بمساعدة المجتمع الدولي، تنفيذ مشروع لإنشاء كليات للحقوق في المقاطعة الشمالية والمقاطعة الجنوبية ومقاطعة أرتيبونيت التي ستتولى أيضا تدريب المدرسين في مجال الإدارة والتكنولوجيا، وذلك بهدف إعداد الموارد البشرية اللازمة للتنمية الإقليمية.

٢١ - وأبدى وزير العدل الجديد التزاما قويا بتحسين إقامة العدل، مشيرا إلى أنه لا يمكن القيام بإصلاح قضائي حقيقي إلا بعد إجراء انتخابات تشريعية. وهذا الاستنتاج الذي يؤيده الخبير المستقل، لم يمنع الوزير من اتخاذ إجراءات، حتى وإن كانت متواضعة، ولكنها تشهد على تصميمه. ولهذا السبب فإنه، وفقا للجدول الزمني لخطة عمل الوزارة مُلئت ١١ وظيفة شاغرة على مستوى هيئة القضاء، كما تم تعيين ثلاثة مفوضين حكوميين وثمانية مسجّلين وحاجبين.

٢٢ - وتم الاضطلاع بأعمال لتنظيم عدالة متنقلة لتقريب القضاء من المتقاضين. وتحقيقا لهذا الهدف، تم تعيين مفوض حكومي سوف يتوجه إلى جزيرة غوناف لكي يقترب أكثر من المتقاضين، ويعجل بمعالجة بعض الملفات موضوع اختصاصه. وسوف يتم توسيع هذه المبادرة لتشمل ولايات قضائية أخرى.

٢٣ - وذكر الخبير المستقل في تقارير سابقة أن أجور القضاة وغيرهم من المسؤولين في النظام القضائي منخفضة جدا، ولذلك فإنه يعبر عن ارتياحه لسياسة الأجور الجديدة التي قامت بدراستها وتنفيذها الوزارة بهدف الإعلاء من شأن الوظيفة القضائية. ومن المأمول أن تجتذب الزيادة في الأجور التي تتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ في المائة كفاءات جديدة للخدمة في مجال القضاء.

٢٤ - وأشاد الخبير المستقل كذلك بالعمل الذي أنجزته لجنة تحقيق شكلتها الوزارة، وبناء على تقرير تلك اللجنة تم عزل مسؤولين في النظام القضائي متهمين بالفساد والرشوة واختلاس الأموال في داخل الجهاز القضائي.

٢٥ - وفي إطار الترتيبات لمحاكمة المتهمين في مجزرة رابوتو قام وزير العدل في بداية حزيران/يونيه بعملية إعادة تمثيل الجريمة في نفس المكان الذي حدثت فيه المجزرة في غونايف. ولأسباب أمنية لم يشترك المتهمون، حيث استُبدلوا برجال الشرطة، ولكن المصادر القضائية أكدت أن أشرطة الفيديو المسجلة أثناء التمثيل قد عرضت على المتهمين وأن تعليقاتهم سوف يتم تسجيلها أيضا.

٢٦ - ويؤكد الخبير المستقل أن السلام والديمقراطية والتنمية لها ثمن يتمثل في بناء نظام قضائي مستقل ومتاح للجميع. وفي هذا الصدد يعرب الخبير المستقل عن أسفه للبطء في تنفيذ عملية الإصلاح القضائي.

رابعا - مسألة العنف

٢٧ - تشكل حالة انعدام الأمن التي تسود في هايتي منذ مدة مصدر قلق أكدت عليه المنظمات غير الحكومية وزعماء المعارضة ومختلف وكالات الأمم المتحدة. وفي شهر آذار/ مارس ١٩٩٩، أعرب الخبير المستقل عن أسفه لتجدد أعمال العنف في بور أو برنس وندد بشدة باغتيال عضو مجلس الشيوخ، جان إيفون توسان. وقبل ذلك بعدة أسابيع أصيبت شقيقة الرئيس بريفال بجروح بالغة وقُتل سائقها في محاولة اغتيال. وكذلك اغتيل الأب جان، وهو أسقف مشهور بنشاطه في مجال حقوق الإنسان. وبالتالي، طلب الخبير المستقل من سلطات هايتي أن تبذل ما في وسعها لإلقاء القبض على مرتكبي هذه الجرائم وإقامة الدعوى عليهم وتقديمهم للمحاكمة وفقا لمعايير حقوق الإنسان ذات الصلة.

٢٨ - ونجا من الموت مدافع بارز عن حقوق الإنسان، هو بيار إسبيرانس، مدير مكتب الائتلاف الوطني من أجل حقوق الهايتيين، وذلك على إثر هجوم مسلح. وأصيب برصاصات في الكتف والركبة. وزاره الخبير المستقل في المستشفى، كما أجرى مقابلات مع زملائه الذين كانوا لا يزالون تحت تأثير الصدمة. وأبلغت وزارة العدل الخبير المستقل بفتح تحقيق. كذلك، تعرض سيرج ألسندور، المحامي العضو في نقابة المحامين في هايتي إلى محاولة اغتيال خطيرة في منزله، ويعتقد أنه أصيب بست رصاصات منها أربع في الرأس واثنتان في البطن. ولحسن الحظ لم تصبه أية رصاصة في عضو حيوي من أعضائه أو تترك أثرا بالغا. والأستاذ السندور موجود حاليا في الخارج. وأثناء إقامته بهايتي أجرى الخبير المستقل مقابلات معه أعلن فيها أن حياته مهددة. وأكد من الخارج للخبير المستقل أن السياسة لم يكن لها أي دور في المؤامرة التي كادت تودي بحياته، وأن السلطات السياسية لا تتحمل أية مسؤولية عن الحادث.

٢٩ - ومن الصعب أن تزول أعمال العنف، بل إنها أخذت بُعدا جديدا أكثر إثارة للقلق. ففي نيسان/أبريل الماضي أعلن الناطق بالنيابة باسم الشرطة الوطنية الهايتية أن الشرطة الوطنية أحصت في الفترة ما بين ١ و ٨ نيسان/أبريل ٢٠ حالة اغتيال و ١٢ حالة قتل ومحاولة قتل. وخلال الفترة نفسها سجلت الشرطة القضائية ٨٦ حالة اعتداء مقابل ٣٤ حالة في الأسبوع السابق. واستولت الشرطة كذلك على تسعة أسلحة

نارية. وذكر أيضا الناطق باسم الشرطة أن ٢٤٢ شخصا قد ألقي القبض عليهم، منهم ١٢٧ شخصا في الإقليم الغربي حيث ارتكبت ٥٥ في المائة من الجرائم والمخالفات.

٣٠ - ووقعت حادثة خطيرة تستحق الذكر تتعلق باغتيال شرطي في ٩ نيسان/أبريل في مارتيسان (الضاحية الجنوبية لبور أو برنس). فقد ادعي فعلا أن شرطيين من فرقة التدخل السريع والمحافظة على الأمن قد قتلوا عمدا على سبيل الانتقام أربعة شبان كانوا حاضرين في موقع الجريمة، ومع أن الناطق باسم الشرطة الوطنية لهايتي نفى اشتراك أفراد الشرطة في قتل الشبان الأربعة، فإن الخبير المستقل رحب بإعلان فتح تحقيق لكي تظهر الحقيقة.

٣١ - وفي ٢٨ أيار/ مايو ١٩٩٩ نظمت غرفة التجارة والصناعة مظاهرات في بور أو برنس للاحتجاج على انعدام الأمن والعنف السياسي والفوضى. واصطدمت المظاهرة اصطداما عنيفا بمجموعة أخرى كانت تتظاهر تأييدا للرئيس السابق أرستيد. وعقب انتهاء المظاهرتين نفذت الشرطة فورا عملية في مقاطعة كارفور فوي بالعاصمة، لاقى خلالها ١١ شخصا حتفهم. وعقب هذه الأحداث تم اعتقال عدد من أفراد الشرطة. وأعلنت الشرطة بعد ذلك أن الإحدى عشرة ضحية كانوا ينتمون إلى العصابات المسلحة وأنهم قـُتلوا أثناء تبادل إطلاق النار مع الشرطة. بيد أنه أوردت البعثة المدنية الدولية في هايتي ١٠ شبان من الأحد عشر شابا أصيبوا برصاصات في الرأس، أما الحادي عشر فأصابته رصاصة في القلب. وفي ٣ حزيران/ يونيه تم اعتقال مفوض الشرطة الذي كان قد فر إلى الجمهورية الدومينيكية ثم أعيد إلى سلطات هايتي يوم ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩. وخـُلع من منصبه في الشرطة ووضع رهن الاحتجاز في السجن الوطني، كما وضع شرطيان آخران في الحبس الانفرادي، بحيث بلغ عدد أفراد الشرطة المحتجزين خمسة أفراد. وقد أنكروا جميعا مشاركتهم شخصيا في المجزرة.

٣٢ - وهناك سؤال جوهري مطروح هو: هل أن هذه الموجة من الاغتيالات والقتل ومحاولات الاغتيال التي تشمل كذلك شخصيات بارزة في هايتي، من صنع قطاع الطرق أم هي جرائم سياسية؟ ومن المهم أن تتم التحقيقات الحالية بحرية كاملة، وبنزاهة، وبتعمق لكي تظهر الحقيقة في نهاية المطاف، والجدير بالذكر كذلك أن الاتجار بالمخدرات تتزايد أهميته على الرغم من الجهود التي تبذلها الشرطة الوطنية في مكافحة المخدرات. ولتفادي خطر زعزعة الاستقرار الناشئ عن تجار المخدرات، من الضروري أن يقدم المجتمع الدولي دعمه لهايتي.

خامسا - الشرطة الوطنية الهايتية

٣٣ - يشيد الخبير المستقل بجهود المدير العام للشرطة الوطنية الهايتية التي أدت إلى تحسن سلوك الشرطة عموما في مجال حقوق الإنسان، ومع ذلك يتبين من الإحصاءات التي جمعتها البعثة المدنية الدولية في هايتي أن هناك زيادة في عدد الادعاءات المتعلقة باستعمال الشرطة للعنف وأشكال أخرى من سوء المعاملة أثناء الاعتقال أو الاستجواب تبعث عن القلق حيث ارتفع عدد هذه الادعاءات من ٢٨٤ ادعاء في عام ١٩٩٧ إلى ٤٢٣ ادعاء في عام ١٩٩٨. بيد أنه تم فتح تحقيقات في معظم الادعاءات المتعلقة بسوء المعاملة، خاصة منها الحالات الأكثر خطورة. وينبغي الإشارة كذلك إلى أن بعض العقوبات التي فرضتها سلطات الشرطة الوطنية تصل أحيانا إلى درجة العزل. وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ فَصل المدير العام للشرطة الوطنية ٢٢٠ شرطيا، ٣٥ منهم كانوا متهمين بانتهاك لحقوق الإنسان.

٣٤ - وانتقد المفتش العام من ناحيته، تقصير ضباط الشرطة في معاقبة مرؤوسيهم على التجاوزات ومخالفات النظام التي يرتكبونها. ولذلك قُدمت اقتراحات تدعو إلى إنشاء نظام شكاوى يكون المجال فيه مفتوحا أكثر أمام الجمهور. وحتى الآن، وخارج بور أو برنس يتردد الضحايا في أكثر الأحيان في الإبلاغ عن أفراد الشرطة المخالفين خشية الانتقام.

٣٥ - وفي نهاية عام ١٩٩٨ كان هناك أربعة من أفراد الشرطة محتجزين بسبب انتهاك حقوق الإنسان، ثلاثة منهم بسبب التعذيب والآخر بسبب إعدامه شخصيا بإجراءات موجزة.

٣٦ - وفي ٢١ تموز/يوليه أصدرت البعثة المدنية الدولية في هايتي بلاغا صحفيا لتعرب عن قلقها للادعاءات المتعلقة بمشاركة الشرطة في أنشطة المجموعات المسلحة التي قد تكون مسؤولة عن ١٦ حالة على الأقل من حالات قتل واختفاء أعضاء العصابات المشتبه فيهم، في أيار/ مايو وحزيران/يونيه ١٩٩٩، في مقاطعتي بروجي درويار وبوانوف وفي سيتي سولاي.

٣٧ - ولسوء الحظ فإن تهاون نظام القضاء بلغ حدا يجعل الكثيرين من أفراد الشرطة يفلتون من قبضة القضاء باللجوء إلى إرشاء القضاة، وقد تؤدي هذه الحالة في المدى المتوسط إلى إضعاف معنويات أفراد الشرطة الذين يضطلعون بمهامهم وفقا للقواعد السارية.

٣٨ - ويشجع الخبير المستقل بقوة على مواصلة تنفيذ برنامج المنظمة الهايتية "صندوق الحقوق الإنسانية" الذي يطلق عليه اسم "الشرطة المحلية" وبعبارة أخرى العلاقات بين الشرطة والأهالي. وخلال الحوار الذي أجراه الخبير المستقل مع السيد ديسابل، رئيس صندوق حقوق الإنسان، أعرب عن ارتياحه لدعم المدير العام للشرطة لهذا البرنامج. وجدير بالإشارة أن فكرة "الشرطة المحلية" لا تعني شرطة أخرى

غير الشرطة الوطنية الهايتية. ويتعلق الأمر بالتالي بالسلوك القائم على الكفاءة المهنية وغير المذموم للشرطة أو مؤسسة الشرطة بصفتها تلك، تجاه المجتمع المحلي أو أفراده.

٣٩ - ويرى السيد ديسابل أن مفهوم الشرطة المحلية معناه عملية دينامية وقائمة على المشاركة تهدف إلى التحسين المستمر للعلاقات بين الشرطة والسكان الذين من واجبها أن تخدمهم، ومن ناحية أخرى بين هؤلاء السكان والشرطة التي تخدمهم. ومن الضروري ألا تكون العلاقة بين الشرطة والسكان علاقة الغريب بالغريب، وألا تسود بينهم مشاعر العداء، وبعبارة أخرى، ينبغي العمل على أن تحل الثقة محل الريبة وأن يحل التعاون محل العداء. وكان الخبير المستقل قد أكد في تقريره الأول على أهمية دور الشرطة في المجتع المحلي. وهو مقتنع بأن هذا البرنامج يستحق دعم جميع من يحرصون على إقامة علاقات وئام بين سكان هايتي وشرطتها، على أساس الاحترام المتبادل وعدم استخدام العنف، بما يضمن الأمن والسلام للجميع.

سادسا - فترة ما بعد بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي

٤٠ - مناخ انعدام الأمن، والفساد في سلك القضاء وفي صفوف الشرطة، وتعثر العدالة، وافتقار الشرطة الوطنية الهايتية إلى الموارد عناصر كثيرة ينبغي مراعاتها عند دراسة مسألة مستقبل بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي. ويبدو أن مجلس الأمن لا ينوي مطلقا تجديد ولاية هذا الجهاز. ويتألف قوام البعثة من ١٤٠ شرطيا دوليا مسلحين ومنتشرين في مقاطعات هايتي التسع. وما من شك في أن وجودهم يؤثر فعلا على حالة حقوق الإنسان. فهم لا يقتصرون على زيارة مراكز الاحتجاز، وإنما يسهمون أيضا في تعزيز الكفاءة المهنية للشرطة الهايتية الناشئة وكذلك في طمأنة السكان.

٤١ - وبالرغم من أن معظم العناصر السياسية، الحاكمة والمنتمية إلى المعارضة على السواء، تعتقد أن هايتي ينبغي ألا تطأ عتبة القرن الحادي والعشرين وبها حضور أجنبي مسلح، فإنها تعترف مع ذلك بالدور المطمأن للغاية الذي تؤديه البعثة وبخطر رحيلها النهائي. ويحرص الخبير المستقل، من ناحيته، على الإعراب عن تخوفه من أن انسحاب البعثة قد يفضي إلى فراغ ربما استغلته القوى المناوئة للديمقراطية وغيرها من العسكريين السابقين. وما يزيل هذه المخاوف هو قدرة آلية تنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشرطة الوطنية الهايتية على التصدي للمشاكل الأمنية الضخمة المتوقعة أثناء الانتخابات العامة المقرر أجراؤها في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ (الجولة الأولى) و ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ (الجولة الثانية).

٤٢ - ومع الاعتراف بالتقدم الفعلي صوب زيادة الكفاءة المهنية للشرطة الوطنية الهايتية، التي وضعت تحت سلطة مدير عام يستحق التقدير، تجدر الإشارة أن الشرطة ما كانت لتنجز مهمتها بدون تلقي الدعم المتواصل من البعثة. ويجب ألا يغيب عن الأذهان أن الشرطة الوطنية الهايتية لا تزال حديثة العهد

ومحدودة القوام، فهي تضم زهاء ٦ ٠٠٠ شرطي. وعلى الصعيد النفسي، أسهم مجرد وجود البعثة حتى الآن في إكساب السكان شعورا بالأمن، بل كان أحد عوامل الاستقرار.

٤٣ - وقيَّم الخبير المستقل، أثناء وجوده في هايتي، الدور البارز لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال مشروع الشرطة الذي يضطلع به والذي يديره رجل فذ وذو حس سياسي مرهف. بيد أن فعالية هذا المشروع يجب أن تقاس في ضوء وجود البعثة. فاحتمال مغادرة هذه الأخيرة بشكل نهائي يطرح عددا من المشاكل التي يتعين التغلب عليها، منها مشكلة إنشاء شبكة للاتصالات، وتحليل واستغلال المعلومات المستقاة في الميدان، وسوقيات النقل السريع.

٤٤ - ووقت كتابة هذا التقرير، لم يكن الخبير المستقل قد اطلع على تقرير الأمين العام عن البعثة، المطلوب تقديمه إلى مجلس الأمن في آب/أغسطس ١٩٩٩، لذلك، ودون الحكم على التقدم المحرز من أجل وضع برنامج دائم لمساعدة قوة الشرطة الوطنية الهايتية، فهو يشدد مرة أخرى على الجانب الأمني في فترة ما بعد البعثة.

٤٥ - ويرحب الخبير المستقل بالمبادرة التي اتخذها ممثلو السلك الدبلوماسي وغيرهم من أعضاء المجتمع الدولي في هايتي، منهم مدير البعثة المدنية الدولية في هايتي، لعقد اجتماع بهدف مناقشة مقترحات إنشاء بعثة تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تقتصر مهمتها على بناء المؤسسات بعد مغادرة بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي والبعثة المدنية الدولية في هايتي، وكذلك إمكانات تقديم المساعدة التقنية والمالية للمجلس الانتخابي المؤقت استعدادا للانتخابات المقبلة.

سابعا - برنامج التعاون التقني

٤٦ - يود الخبير المستقل التذكير بمسألة اتفاق التعاون التقني الموقع بين حكومة هايتي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. فقد نُفذت المرحلة الأولى من هذا الاتفاق في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦. أما المرحلة الثانية، التي كان من المقرر أن تكتمل في حزيران/يونيه ١٩٩٨، فلم تُنفذ بسبب قرار اتخذته المفوضية السامية من جانب واحد في آذار/ مارس ١٩٩٨ بإناطة المشروع بالبعثة المدنية الدولية في هايتي، دون استشارة الخبير المستقل ووزارة العدل الهايتية مسبقا. وبالنظر إلى احتمال انسحاب البعثة المدنية الدولية، يبدو من الضروري التفكير في إمكانية حضور ملموس للمفوضية السامية.

٤٧ - وهذا الحضور مستصوب بوجه خاص بالنظر إلى حالة حقوق الإنسان في هايتي. ومن المحبذ جدا تقديم الدعم للمساعدة في كتابة التقارير التي يتعين رفعها إلى الهيئات المنشأة بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وكذلك في عملية تنقيح القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية.

٤٨ - والتمس مشورة الخبير المستقل منسق مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في دائرة الأنشطة والبرامج بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وذلك بشأن سبل إنعاش برامج التعاون التقني. وبالإضافة إلى المنسق، التمس مشورة الخبير المستقل مساعد المدير التنفيذي للبعثة المدنية الدولية في هايتي بشأن الأنشطة الثلاثة المزمع الاضطلاع بها في إطار تنفيذ المرحلة الثانية من اتفاق التعاون التقني.

٤٩ - وتتمثل الأنشطة خاصة في تنظيم حلقة دراسية بشأن حقوق الإنسان للمنظمات المحلية غير الحكومية، وحلقة دراسية للموظفين الحكوميين، وتقديم المساعدة إلى حكومة هايتي لإصلاح قانون الإجراءات الجنائية. ومن المهم الإشارة إلى أن البعثة المدنية الدولية غيرت عدة أهداف وأنشطة كانت مقررة في إطار اتفاق التعاون، وذلك لأسباب تتصل خاصة بالحالة السياسية، وقدم مساعد المدير التنفيذي أسباب هذه التغييرات.

٥٠ - وفي البداية، كان من المقرر أن تتخذ المساعدة التقنية المقدمة من المفوضية السامية شكل برنامج تدريبي لفائدة المنتخبين السياسيين ومساعديهم بهدف تنمية كفاءاتهم في ميدان حقوق الإنسان. بيد أن السياق السياسي الحالي غير موات، ذلك أن المنتخبين قد لن يكونوا مستعدين للمشاركة في حلقة دراسية من هذا القبيل إلا بعد الانتخابات وبعد إنشاء لجان برلمانية. لذلك اقترحت البعثة المدنية الدولية تغيير هذا الهدف ليصبح تنظيم دورة تدريبية لفائدة موظفي مختلف الوزارات والكيانات السياسية الهايتية (وزارات العدل، والداخلية، ومركز المرأة، والخارجية، والأمانة العامة لمجلس الشيوخ ومجلس النواب، ومكتب حماية المواطن).

٥١ - وسيُدعى إلى المشاركة في هذا التدريب المهني أعضاء من اللجنة التحضيرية لإصلاح القانون والقضاء، ومدعون عامون وقضاة. ويُنتظر أن يفضي هذا التدريب إلى رفع كفاءات كبار الموظفين الوزاريين والقضاة، ولا سيما في مجال سياسات حماية حقوق الإنسان وأساليب إعداد التقارير التي يتعين تقديمها في إطار المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.

٥٢ - وبالنسبة للجانب الثاني للتعاون الذي يتصل بإصلاح القانون الجنائي وقانون التحقيقات الجنائية، أوصي باستكمال هذين القانونين في ضوء أعمال اللجنة المعنية بإصلاح القانون والقضاء. وقد ارتأت هذه اللجنة إعطاء الأولوية لإصلاح قانون التحقيقات الجنائية، أما القانون الجنائي فسيجري تعديله فيما بعد. ونتيجة لذلك، اقترحت البعثة المدنية الدولية الاستعانة باستشاري دولي لمساعدة اللجنة في إعداد مشروع أولي لقانون الإجراءات الجنائية.

٥٣ - وبالنسبة للجانب الثالث، يتصل التعديل الوحيد بعدد المشاركين، الذي خفض إلى ٤٠ مع اختيار "تدريب المدربين" بدلا من التدريب المباشر لأعضاء المنظمات غير الحكومية. وتقرر إجراء هذا التدريب من ٨ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ بهدف تعزيز القدرات المؤسسية للمجتمع المدني في ميدان حقوق الإنسان في مجتمع ديمقراطي. ويشارك الخبير المستقل عن كثب في تنفيذ هذا الجانب، ذلك أنه يؤيد

نهج البعثة المدنية الدولية المتمثل في إعطاء الأولوية المطلقة لتعزيز شبكة المنظمات المحلية غير الحكومية للدفاع عن حقوق الإنسان. ومما يبرر هذه الأولوية أن ولاية البعثة المدنية الدولية قد لن تُجدد، وهو أمر مؤسف جدا في اعتقاد الخبير المستقل.

٥٤ - وأفيد، في ٢٨ أيار/ مايو ١٩٩٩، بأن البعثة المدنية الدولية ستفقد أحد عنصريها المكونين وهو منظمة البلدان الأمريكية، وبالتالي سيتعين إغلاق عدة مكاتب إقليمية اعتبارا من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩، بالنظر إلى الصعوبات المالية التي تواجهها المنظمة. ولم تنجح مبادرات المنظمة ومنظمات غير حكومية في الولايات المتحدة ومنظمات دولية غير حكومية لإقناع اللجان المعنية بالعلاقات الدولية في الكونغرس، ذي الأغلبية الجمهورية، بالإفراج عن الأموال لتقديم مدفوعات إلى البعثة المدنية الدولية. وقبل ذلك، أعلن عضوا الحزب الجمهوري جيسي هيلمس وبنيامين جيلمان بأن الأموال ستخصص، بدلا من ذلك، لمنظمات حقوق الإنسان في هايتي.

٥٥ - وفي ١٦ حزيران/يونيه أصدرت البعثة المدنية الدولية في هايتي بلاغا صحفيا أعلنت فيه أنها ستغلق قريبا خمسة مكاتب من مكاتبها الإقليمية التسعة في بور دي بي وفور ليبرتي، وهينش، وجاومل، وجيريمي، وذلك بسبب الحالة المالية الناشئة عن مغادرة عنصر منظمة الدول الأمريكية. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ غادر جميع أعضاء منظمة الدول الأمريكية التابعة للبعثة المدنية الدولية في هايتي على إثر انسحاب منظمة الدول الأمريكية باستثناء واحد فقط.

٥٦ - وأعرب الخبير المستقل عن ارتياحه لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي اتخذه في قراره ١٩٩٨/٤ المؤرخ ٧ أيار/ مايو ١٩٩٩، بإنشاء فريق استشاري مخصص معني بهايتي بهدف تقديم توصيات إلى المجلس بشأن طريقة ضمان كفاية المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي إلى حكومة هايتي لتحقيق التنمية المستدامة، واتساق تلك المساعدة وحسن تنسيقها وفعاليتها.

٥٧ - وقام وفد تابع للفريق الاستشاري المخصص بزيارة هايتي في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩. وأوصى أعضاؤه الفريق في تقريرهم (E/1999/103)، الصادر في تموز/يوليه، المجلس بدعوة الجمعية العامة إلى تجديد ولاية البعثة المدنية في هايتي، حتى في شكل مختلف، وذلك لأخذ تحديات السنتين المقبلتين في الاعتبار.

٥٨ - وفي ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٩، اعتمد المجلس القرار ١٩٩٩/١١ بشأن تقديم المساعدة إلى هايتي في الأمد الطويل، أوصى فيه الجمعية العامة بالنظر في تجديد ولاية البعثة. بيد أن المجلس أوصى الجمعية العامة، على غرار الاقتراح الذي قدمه الفريق الاستشاري، باستعراض جميع جوانب ولاية البعثة وعملياتها في ضوء الحالة السائدة في هايتي.

ثامنا - حقوق المرأة

٥٩ - إن العمل الممتاز الذي أنجزته المنظمات النسائية لجدير بالتأكيد. وفي السنة الماضية، كانت المقررة الخاصة أشارت إلى جلسات المحكمة الدولية للقضاء على العنف الموجه ضد المرأة والتي عقدت في بورت أو برنس من ٢٥ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وبدأ هذا العمل يؤتي ثماره إذ أصبحت النساء ضحايا العنف المنزلي تخرقن الصمت أكثر فأكثر. وعلى سبيل المثال، تستقبل منظمة "كاي فام" (منزل المرأة) شهريا ٢٠ إمرأة في المتوسط تأتين تشتكين من سوء المعاملة والامتهان.

٦٠ - أما فيما يتعلق بمنظمة تضامن نساء هايتي (SOFA)، فإنها ترى أنها لم تعد في حاجة إلى البحث عن الشهود، إذ أصبحت الضحايا من النساء يأتين إليها للتحدث عن الاغتصاب الذي تتعرضن له. ومن دواعي الارتياح أيضا ملاحظة أن هناك منظمات غير حكومية ليست تجمعات نسائية بدأت هي الأخرى تكافح ضد العنف ضد المرأة. وينطبق ذلك على منظمة العدالة والسلم في غوناييف. والأكثر أهمية من ذلك هو أن الشرطة الوطنية في هايتي أصبحت مدركة حاليا لهذه المسألة وتساهم في مكافحة العنف ضد المرأة.

٦١ - ويوجد حاليا عدد من المنظمات النسائية تبلغ ٣٢ منظمة تتفاوض مع البرلمان (الدورة السادسة والأربعون) بهدف تعديل بعض نصوص القانون التي تعتبر متحيزة بوجه خاص ضد المرأة. وترى هذه المجموعة من المنظمات أنه من الأيسر في السياق الحالي الشروع في إجراء تعديلات على نصوص القوانين الحالية بدلا من صياغة نصوص جديدة. وهكذا تمخضت المفاوضات مع البرلمانيين - لا سيما مع لجنة الصحة، والسكان، والشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة وحالة المرأة تابعة لمجلس الشيوخ - عن صياغة ثلاثة مشاريع قوانين ستعرض على البرلمان.

٦٢ - وتتعلق هذه القوانين بإزالة الطابع الجنائي عن الإجهاض، والاغتصاب بوصفه جريمة ضد الشخص، واحترام العمل المنزلي وإزالة الطابع الجنائي عن الخيانة الزوجية. وفي النهاية تمكنت المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة، السيدة راديكا كوماراسوامي من زيارة هايتي. واستشارت قبل سفرها الخبير المستقل الذي أعرب لها عن تأييده. وستقدم تقريرها إلى الدورة المقبلة للجنة حقوق الإنسان.

تاسعا - حقوق الطفل

٦٣ - أصبحت حالة "restaveks" des أو الأطفال الذين يعيشون في خدمة المنازل مثيرة للجزع أكثر فأكثر. ويتراوح متوسط عمر هؤلاء الأطفال بين ١١ و ١٤ سنة. ويقدمون إلى الأسر التي تؤيهم جميع أنواع الخدمات دون مقابل. ومنذ سنتين، كان عدد هؤلاء الأطفال يقدر بـ ٠٠٠ ٢٠٠ طفل. واليوم يتبين من دراسة أجراها المعهد النفسي الاجتماعي للأسرة مولتها اليونيسيف أن عددهم يناهز ٠٠٠ ٣٠٠ طفل. وتؤكد الدراسة أن ظروف المعيشة في خدمة المنازل ليست مرضية ولئن كان هناك طفل من بين كل أربعة أطفال يرى أن المكافآت التي يحصل عليها مقابل الخدمات كافية إلى حد ما.

٦٤ - ووجّه الخبير المستقل في أحد تقاريره السابقة انتباه المجتمع الدولي إلى هذه الحالة المؤلمة. وتكشف الدراسة المذكورة أعلاه عن أن ٧٧ في المائة من هؤلاء الأطفال تصل أعمارهم إلى ١٥ و ١٦ و ١٧ سنة دون أن يلتحقوا بالمدرسة على الإطلاق؛ وأن ٥٥ في المائة منهم يلتحقون بمدارس مسائية؛ و ٧ في المائة يلتحقون بمدرسة لتعلم مهنة و ٢ في المائة يلتحقون بمدرسة في المرحلة الثانوية. وقررت الحكومة الأمريكية من جهتها أن تمنح حكومة هايتي مبلغ ١,٢ دولار لمساعدتها على مقاومة هذه الممارسات التي يرجع تاريخها إلى عهد المستوطنين. وسيساعد هذا المبلغ على الأقل في إنقاذ ٠٠٠ ١٠ طفل من الخدمة المنزلية ويتيح لهم إمكانية الاستفادة من التعليم والعيش في حرية كما قال وزير العمل الأمريكي السيد أليكسس م. هارمان.

٦٥ - ولا يزال الالتحاق بالتعليم مشكلة رئيسية تواجهها هايتي. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها حكومة هايتي، لا يزال هناك ما يزيد على مليون طفل تتراوح أعمارهم بين ٦ و ١١ سنة لا يتلقون أي تعليم. ويجري إعداد مشروع التعليم الأساسي الذي يهدف إلى تشجيع حصول الأطفال من كلا الجنسين لا سيما الأطفال الذين يعيشون في الريف والمناطق المحرومة في ضواحي مدينة بورت أو برانس، على تعليم أساسي جيد.

٦٦ - وأمكن بفضل ازدياد الإمكانيات الدراسية، حتى وإن كانت متواضعة نسبيا مقارنة بالاحتياجات، أمكن خلال السنة الماضية تحقيق النتائج التالية: إصلاح ما يزيد على ٥٥ مدرسة وطنية، وبناء ١٥ مدرسة ثانوية، وإصلاح ٧ مدارس ثانوية وتنفيذ برنامج لترميم ٤٢ بناية مدرسية. وخلال الفترة نفسها، حصل ٥٠٠ ٤ طفل محروم على منحة دراسية، وتم توزيع أدوات دراسية تبلغ قيمتها ٠٠٠ ٥٧٣ ١ غورد، وكذلك مواد تعليمية وأدوات مدرسية على تلاميذ المرحلتين الأوليين من التعليم الأساسي بما قيمته ٨٥٠ ٦٤٠ ٤٤ غورد، وتم أيضا منح عقود لصنع أثاث مدرسي بما قيمته ١٢٩ ٨٤٨ ٣٢ غورد.

٦٧ - وإذا كان معلوم لدى الجميع أن مستقبل البلدان بأيدي شبابها، فإنه يُخشى أن تواجه أجيال المستقبل عوائق بسبب عدم تمتعها بالحق في التعليم. وفضلا عن ذلك، تجدر ملاحظة أن تعزيز الديمقراطية يتوقف كذلك على مستوى تعليم السكان. كذلك أكد الخبير المستقل للمنظمات غير الحكومية ولرئيس الوزراء عزمه على إشاعة مشاغلهم فيما يتعلق بمواطن الضعف في قطاع التعليم. وتواصل حكومة هايتي إصلاح نظام التعليم في إطار الخطة الوطنية للتعليم والتدريب، التي تنفذها وزارة التعليم الوطني، والشباب والرياضة. ويدور هذا الإصلاح حول محورين رئيسيين هما: تحسين إدارة نظام التعليم وتجديد نوعية التعليم. ونظرا للحالة المالية، يتوقف نجاح هذه الاصلاحات على الدعم الذي سيقدمه المجتمع الدولي في القطاع التعليمي.

عاشرا - الحالة السياسية

٦٨ - عاشت هايتي بصفة أزمة سياسية ومؤسسية خطيرة دامت أكثر من ٢٠ شهرا سببت قلق جميع الجهات الحريصة على أن ترى الديمقراطية تتعزز في هذا البلد. وقدم الخبير المستقل نصائحه إلى جميع هذه الجهات مساهما بذلك في تسوية هذه الأزمة. وفي لحظات العسر الشديد، لم يتوان في دعوة كل واحد إلى مسؤوليته. وفي الوقت الراهن، تم إنشاء مجلس انتخابي مؤقت. وتم تعيين رئيس للوزراء وحكومته عاملة على قدم وساق. ومهمتها الرئيسية هي تحضير تنظيم الانتخابات وتحديد الأولويات في الأمدين القصير والمتوسط التي ستضطلع بها الحكومة قريبا.

٦٩ - ويطرح الخلاف الذي نشأ بين البرلمان في هايتي والسلطة التنفيذية مشكلة قانونية كبيرة يجب على محكمة النقض أن تبت فيها وهو يتعلق بالطلب الذي قدمه البرلمان بشأن الطعن في دستورية المادة ١٥٨ من القانون الانتخابي الصادر في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٥. وواضح أن ولاية المنتخبين في حزيران/يونيه ١٩٩٥ كانت انتهت قانونيا في ثاني يوم اثنين من شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ كما ينص على ذلك المرسوم الانتخابي الصادر في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٥. وبعبارة أخرى، نشأ فراغ مؤسسي ابتداء من ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وهكذا أصبح رئيس الدولة هو الهيئة الوحيدة المؤهلة لإصدار القرارات بحكم المادة ١٣٦ من دستور عام ١٩٨٧. وهل كان من الواجب إجراء مشاورات مسبقة مع البرلمانيين الذين انتهت ولايتهم؟ وهل كان من الواجب تفادي الفراغ المؤسسي بالسماح للبرلمانيين المذكورين خلافا للقانون بمواصلة العمل إلى أن يتم إنشاء المجلس الجديد؟

٧٠ - وأعلنت محكمة النقض، في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٩، عدم قبولها الطعن الذي قدمه برلمانيون معارضون لإعلان الرئيس بريفال بأن ولايتهم انتهت في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وكان ذلك الطعن الثاني الذي ترفضه المحكمة، إذ سبق أن رفضت الطعن الأول في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩، وكان رفضها هذا يعزى جزئيا إلى أنها ترى أن القضية كان ينبغي أن تنظر فيها محكمة أدنى درجة قبل ذلك. أما الطعن الثاني، المتعلق بقرار مجلس الوزراء بإجبار البرلمانيين على إعادة سياراتهم الرسمية وأسلحتهم وتجميد مرتباتهم، فإنه أحيل إلى محكمة النقض بعد عرضه على رئيس المجلس.

٧١ - وتجدر الإشارة أن المنظمة السياسية لافالاس، كررت تأكيد رفضها المشاركة في المشاورات التي بدأها المجلس الانتخابي المؤقت بهدف وضع مرسوم قانون ينظم الانتخابات المقبلة. ويرى عضو مجلس الشيوخ السيد إرفلت شيري، وهو أحد زعماء منظمة لافالاس السياسية أن المشاركة في هذه المحادثات تعني تأييد ما يطلق عليه "انقلاب ١١ كانون الثاني/يناير على البرلمان" مشيرا بذلك إلى قرار الرئيس بريفال الذي لاحظ في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ بطلان ولاية البرلمانيين المنتخبين في انتخابات عام ١٩٩٥. وتجدر كذلك الإشارة أن منظمة لافالاس السياسية هي طرف في تحالف يضم الأحزاب السياسية المعارضة يطلق عليه "منتدى التشاور". وانسحبت من هذا التحالف في ٦ آذار/مارس ١٩٩٩ قبل إبرام اتفاق بين الرئاسة و "منتدى التشاور" بوقت قليل، مما أدى إلى إنشاء المجلس الانتخابي المؤقت وحكومة رئيس

الوزراء أليكسيس. ويبدو حاليا أن المياه عادت إلى مجاريها وأن منظمة لافالاس السياسية ستشترك دون شك في الانتخابات.

٧٢ - وفي ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٩، صدر قانون الانتخابات في الجريدة الحكومية "Le Moniteur". ويشمل هذا القانون بصيغته التي صدر بها ثلاث تغييرات هامة أقرها المجلس الانتخابي المؤقت بناء على طلب الرئيس بريفال، وهي كالتالي:

(أ) عدم الإشارة بدقة إلى عدد أعضاء مجلس الشيوخ الذين يجب انتخابهم؛

(ب) إلغاء بطاقات الاقتراح البيضاء (موضوع الخلاف في انتخابات عام ١٩٩٧)؛

(ج) الاتفاق على إصدار بطاقات للناخبين بدون صورة شخصية، إذا كانت هناك مشاكل تتعلق بإنتاج الصور.

٧٣ - ويتضمن أيضا القانون تغيير كلمة لم يقبلها المجلس الانتخابي المؤقت وردت في نص القانون في الفقرة التي تحدد المقاعد الشاغرة في مجلس الشيوخ وتنص على "إتمام" الانتخابات "لأي مقعد شاغر في مجلس الشيوخ بحكم الواقع أو القانون"، في حين أن المجلس الانتخابي المؤقت يقول إنه استخدم كلمة "ملء" عوضا عن كلمة "إتمام".

٧٤ - وأعلن في وقت لاحق أن الخطأ المتعلق باستخدام كلمة "إتمام" محل كلمة "ملء" يعزى إلى المجلس الانتخابي المؤقت نفسه. وستصدر نسخة مصححة من القانون الانتخابي وتكون جاهزة للتوزيع في ٢٧ أو ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩. وتجدر الإشارة أنه حتى وإن كان القانون الانتخابي لا يحدد عدد أعضاء مجلس الشيوخ الذين يجب انتخابهم، فإنه يأذن للمجلس الانتخابي المؤقت أن يقرر ذلك وأن المجلس قرر أن عددها ١٩ مقعدا.

حادي عشر - خاتمة

٧٥ - وفي الختام، يود الخبير المستقل التأكيد أن هايتي حققت تقدما في بناء دولة ديمقراطية تحترم الحريات الشخصية. وأنها تقدمت أشواطا كبيرة في مجال حقوق الإنسان منذ العودة إلى الشرعية الدستورية. وللأسف، لا تزال هناك مشاكل خطيرة تتعلق بالحكم، والأمن والفقر، هذه المسائل التي تشكل خطرا على دولة القانون. وضعف فيها دور الدولة في تحسين ظروف معيشة السكان بسبب التعطل الدستوري الذي دام أكثر من ٢٠ شهرا. وتفاقمت حالة الفقر المدقع في هايتي بسبب الكوارث الطبيعية وكذلك بسبب تفشي وباء الإيدز الذي تبلغ نسب الإصابة به في المناطق الحضرية ١١ في المائة، و ٥,٣ في

المائة في المناطق الريفية و ٧,٣ في المائة على الصعيد الوطني. وهذا معناه أن مسألة التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ينبغي أن تحظى بكامل اهتمام المجتمع الدولي.

٧٦ - ويطلب الخبير المستقل إلى السلطات في هايتي أن تبذل ما في وسعها لاعتقال مرتكبي الجرائم العديدة خلال الانقلاب وبعده، ومقاضاتهم أمام العدالة مع احترام القواعد ذات الصلة من حقوق الإنسان. ويجب إقامة العدل لتفادي أن يخيم جو من الريبة بصورة نهائية على الحياة في هايتي فيعتقد الناس أن العنف أصبح هو الحل الوحيد.

٧٧ - ويجب اليوم، أكثر من أي وقت مضى توخي الحذر فيما يتعلق باحترام الحريات الفردية واستخدام أمر الإحضار، وأن تتفق الجهات السياسية الفاعلة، وكذلك المجتمع المدني، على الأمور الأساسية التي توحد بينهم، مثل رد الكرامة للشعب الهايتي. وهذا هو السياق الذي يؤكد فيه الخبير المستقل من جديد اعتقاده بأن من الضروري تجديد ولاية البعثة المدنية الدولية في هايتي. والحقيقة هي أنه لولا تصميم السلطات المسؤولة في البعثة، وما يتحلى به المراقبون التابعون لها في الميدان من كفاءة مهنية والتزام، ولولا كفاءة وجدية موظفيها العاملين في بورتو برانس، ما كانت حالة حقوق الإنسان لتتحسن على الرغم مما تحلت به حكومة هايتي من حسن نية.

٧٨ - ويعرب الخبير المستقل عن الأمل في أن تسهم جميع الجهات الفاعلة في تهيئة الظروف الملائمة حتى تتم العملية الانتخابية بصورة عادية، من أجل إجراء انتخابات حرة وديمقراطية وشفافة يشارك فيها أكبر عدد ممكن من سكان هايتي. وفي هذا الصدد فإن من الضروري أن يحافظ المجلس الانتخابي المؤقت بعناية على موثوقيته وموضوعيته ونزاهته من أجل إجراء الانتخابات وفقا لمبادئ التعددية الديمقراطية.

٧٩ - ويشجع الخبير المستقل جميع الجهات الفاعلة المعنية على مواصلة الحوار الجمهوري الذي شرعت فيه بالفعل. وهو ليس في حاجة إلى التأكيد على الأهمية الحالية التي تكتسيها عملية إجراء انتخابات حرة وديمقراطية وشفافة التي لا يمكن من دونها ضمان الاستقرار المؤسسي الضروري للتغلب على الصعوبات العديدة التي تواجهها حكومة هايتي وشعبها.

٨٠ - ومن التحديات التي يلزم أن تحظى باهتمام خاص حتى تتمكن هايتي من دخول الألفية الجديدة وهي تأمل في الخروج نهائيا من حالة عدم الاستقرار، هي تعزيز قدرات المؤسسات الحكومية وقدرات المجتمع المدني، وتشجيع احترام حقوق الإنسان، والحكم الجيد وتوخي الصواب في إقامة العدل.

- - - - -